

رابطة عمل لجيل المساواة

شراكة تهدف لأجندة تقاطعية وهيكلية ومتينة لعدالة اقتصادية نسوية مستندة إلى الاهتمام بالناس والكوكب.

من نحن؟

رابطة عمل العدالة الاقتصادية النسوية من أجل الناس والكوكب يقودها أربعة شركاء أساسيون يتشاركون أيضا في قيادة اثنين من تحالفات العمل المعنية بالعدالة الاقتصادية والعدالة المناخية: المنظمة النسائية للبيئة والتنمية (WEDO) ومجموعة العمل النسائية المعنية بالتمويل من أجل التنمية (WWG-FFD) وشبكة النساء الإفريقيات للتنمية والاتصال (FEMNET) وتحالف العدالة المناخية في عموم أفريقيا (PACJA). في سياق منتدى جيل المساواة بكين 2025، تتشارك مجموعة العمل النسائية المعنية بالتمويل من أجل التنمية وشبكة النساء الإفريقيات للتنمية والاتصال في قيادة تحالف العمل المعني بالعدالة الاقتصادية بينما تتشارك المنظمة النسائية للبيئة والتنمية وتحالف العدالة المناخية في عموم أفريقيا في قيادة تحالف العمل من أجل العدالة المناخية.

هذا الموجز صاغته سانام أمين (Sanam Amin) نتيجةً للمشاورات المنعقدة في بداية 2021 مع الحلفاء والشركاء بخصوص الموضوع.

خلفية

منتدى جيل المساواة الذي دشنته هيئة الأمم المتحدة للمرأة وحكومتا فرنسا والمكسيك يمثل أسلوب "هجين" متنامي من الانخراط في الأنظمة متعددة الأطراف ويركز على جمع الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الشبابية والقطاع الخاص وفعالي الخير بهدف التعاون من خلال مقاربات يتعدد أصحاب المصلحة فيها. لكن من الأمور المقلقة في هذا الصدد أن هذا الانخراط يتم غالبًا بدون معالجة فروق القوة أو الاعتراف الكامل بالإطار المستند لحقوق الإنسان. بالنظر للتحليل والمخاوف العميقة لدى الحركات النسوية والشعبية من استيلاء الشركات على المساحات الحكومية، تطرح هذه الأساليب تعقيدات صعبة. فقد اعتبرت حركات العدالة الاجتماعية لعقود أن النظام الاقتصادي النيوليبرالي هو أحد المعوقات الهيكلية المركزية أمام بناء مجتمع عادل وآمن للجميع كما تصوره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من السياسات العالمية الملزمة بما في ذلك منهاج عمل بكين وأجندة التنمية المستدامة 2023. إن تجلي قوة الشركات في القرن الحادي والعشرين يسير جنبًا إلى جنب مع تزايد اللامساواة وحدوث أعلى تركيزات للثروة في تاريخ البشرية وأزمة مناخية غذاها نظام اقتصادي استخراجي ينحاز للنمو والأرباح على حساب الناس أيا كانت التكاليف. إن الاقتصاد النيوليبرالي في شكله الحالي غير مستدام وخطير على الناس والكوكب أيضا. والقطاع الخاص - مثل نظامنا الاقتصادي - يجب أن يتغير من أجل بقاءنا نفسه.

في إطار الاستعدادات الأولية لمنتدى جيل المساواة، عبرت المدافعات النسويات عن بعض الأمور غير القابلة للمساواة فيما يتعلق بإشراك القطاع الخاص في هذه العملية الجديدة. فقد كان من الجوهرى ضمان أن تمويل المانحين والقطاع الخاص لمنتدى جيل المساواة وتحالفات العمل الخاصة به سيؤدي إلى الانخراط الفعال والتغيرات طويلة المدى في مقابل ممارسة حسن النوايا وتحسين الصورة العامة. وقد تضمنت تلك الاستعدادات قيام القطاع الخاص بما يلي:

1. الاعتراف بأن حقوق الإنسان لها الأولوية قبل التجارة والاستثمار
 2. الاعتراف بمسؤوليتهم في إيقاف الانتهاكات التي تقوم بها الشركات والالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان.
 3. تحمل مسؤولياتهم فيما يتعلق بدفع الضرائب وإنهاء التدفقات المالية غير المشروعة وعدم معارضة إلزام الشركات العابرة للحدود الوطنية بتقديم التقارير الضريبية الخاصة بكل دولة علي حدة.
- علاوة على ذلك: طالبت المدافعات النسويات - من حيث المبدأ واعترافًا بخطورة أزمة المناخ - بالألا يسمح لمنتدى جيل المساواة بمشاركة أي شركات تعدين أو وقود أحفوري أو شركات تابعة لها أو شركاتهم الأم.

اجتماع استراتيجية مكسيكو سيتي التالي الذي انعقد في أغسطس 2019 أنتج إطاراً لمنتدى جيل المساواة (النساء تغيرن جذريا العالم المأزوم) أكد على أن "استيلاء جماعات المصالح والفاعلين من القطاع الخاص النافذين على مساحات وأدوات صنع السياسات حدث في أعقاب تآكل البنية التحتية والموارد العامة، وهي عملية يسرتها في أحيان كثيرة قوى اليمين المنحازة للشركات بطريقة ناعمة في الأنظمة الديمقراطية أو بطرق أكثر فجاجة في الأنظمة السلطوية".

في هذا السياق، يتناول هذا الموجز الفرص والتحديات الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان والقطاع الخاص في إطار تطوير أجندة نسوية عالمية رحية متجددة للعدالة الاقتصادية. وسيغطي هذا الموجز توصيات ونقاط دعوية محددة لكل من المجتمع المدني وكيانات القطاع الخاص الذين يريدون أن يصبحوا نماذج رائدة.

تحديات رئيسية

- النظام الاقتصادي النيوليبرالي والشكل الحالي من الرأسمالية يفاقم اللامساواة في كل صورها – على أساس الجنس والعرق وبين دول الشمال والجنوب – ويركز الثروة والسلطة في أيدي قلة.
- يستند هذا النظام في عمله إلى نموذج قائم على الأرباح والنمو والاستخراج يوجج أزمة المناخ، وغالبا يفاقم هذه الأزمة من خلال المعلومات المغلوطة والتدخل التنظيمي للاستمرار في تعظيم الأرباح على حساب الناس والكوكب.
- تقوية الرأسمالية للملكية الخاصة، واقتنائها بأنظمة القمع القادرة على الاستفادة من الأرض والماء والموارد الطبيعية بالإضافة إلى العمالة، جعلت تشكل كيانات القطاع الخاص الضخمة ممكناً. فقيمة هذه الكيانات الكبرى تُقدر بأكثر من الميزانيات السنوية لبعض البلاد. هذه الكيانات متعددة الجنسيات والعابرة للحدود الوطنية ليس لديها فقط الموارد والنقود، وإنما يساندها أيضا القانون الدولي وقانون التجارة، وتستطيع استخدام الحدود للتهرب من دفع الضرائب ولزيادة هوامش الأرباح علي حساب حقوق العمال أو السلامة البيئية. وباختصار، تستطيع أن ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان وتفلت تماما من العقاب.

توسع سلطة الشركات في المساحات الحكومية كالأمم المتحدة عليه أدلة كثيرة (من حصول غرفة التجارة العالمية على مقعد مراقب، ووجود المنظمة الدولية لأصحاب الأعمال في مفاوضات الاتفاقية الإلزامية بخصوص الشركات وحقوق الإنسان إلى الاعتراف بـ"القطاع الخاص والمشاريع الخاصة" كطرف على قدم المساواة ضمن المجموعات الأساسية التسع وأصحاب المصلحة الآخرين (MGOS) في التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة، وكذلك في كل مؤتمر ومائدة مستديرة ومجموعة استشارية تُعرّف كمساحة لـ"أصحاب المصلحة العديدين".

مبادئ أساسية

- ماذا يجب أن يوجه الفاعلين من القطاع الخاص الذين يسعون للانخراط في المساحات متعددة الأطراف والمساحات الخاصة بالحكومات مع احترام حقوق الإنسان في نفس الوقت؟ من المبادئ الأساسية في هذا الصدد:
- **أجندة حقوق الإنسان - بما في ذلك المساواة بين الجنسين والحقوق العمالية - غير قابلة للتفاوض أو التجزئة.** يجب على الشركات ألا تنتقي من عناصر التزامات حقوق الإنسان ما يعتقدون أن سجلهم فيها جيد بينما يتجاهلون الانتهاكات التي هم مسؤولين عنها في مجالات أخرى، ومن أشكال هذا التناقض الاحتفاء بالنساء في مجالس الإدارات وفي نفس الوقت تخفيض الأجور وتقليل موارد النقابات.
 - **المحاسبة والتعويض أساسيان فيما يتعلق بالتزامات حقوق الإنسان والالتزامات البيئية.** فهناك مئات الأمثلة لانتهاكات حقوق الإنسان أو الدمار البيئي الخطير أو تدمير المواقع التراثية لم تشهد أي اعتراف بالمسؤولية ولم ينتج عنها دفع أي غرامات أو تم دفع مبالغ لا تتناسب مع جسامته الانتهاكات. فشرركات الموضحة السريعة لم تكفل للناجين من كارثة انهيار مبنى (رانا بلازا) بينجلاديش وأسره القدرة على العيش بكرامة خاصة للناجين الذين أصيبوا بإعاقات، أما إدعاء شركة ريو تيننتو بـ"تحمل المسؤولية" عن تدمير موقع أثري خاص بالسكان الأصليين عمره 46 ألف عام عن طريق تخفيض مكافآت بعض المديرين وعمل تغييرات بين الموظفين فلا يمثل تحملاً حقيقياً للمسؤولية.
 - **أزمة المناخ حقيقية ولا يوجد وقت للانتظار حلول مؤقتة.** الانتقال العادل والمنصف نحو اقتصاد آمن ومتجدد ومتمحور حول المجتمع يتطلب استثماراً في الحلول العادلة. لا يمكننا إهدار الوقت على حلول تهدف إلى

استمرار العمل كالمعتاد عن طريق الهندسة الجيولوجية التجريبية أو الطاقة النووية أو استخراج الغاز الصخري بالتصديع الهيدروليكي. الحلول التي نتبناها يجب أن تهدف إلى الانتقال نحو أنماط مستدامة حقًا في الإنتاج والاستهلاك. علاوة على ذلك، هذا الانتقال أو التحول يجب أن يتم مع الاعتراف الكامل بحقوق الإنسان وضمان أن احتياجات المجتمعات هي التي تحدد حلول إنتاج الطاقة سواء كان ذلك يعني أن تكون الهياكل مستقلة عن الشبكة وتكون صغيرة ومتناهية الصغر أو يعني رفض الخيارات التي قد تؤثر على استخدام الأرض في إنتاج الغذاء وغيره من سيل العيش.

- **الحركة النسوية تقاطعية، والتعبير عن دعم المساواة على أساس النوع يعني دعم الحركات الأخرى أيضًا.** الحركات النسوية وحركات حقوق الإنسان الأوسع نطاقًا تستند إلى الفعالة بأن نضالاتنا مترابطة. فهياكل القمع – التي تتضمن الأبوية والعسكرة والاستعمار والعنصرية والطبقية الطائفية وعقيدة سمو الجنس الأبيض، إلخ – تتعاون ويعزز الواحد منها الآخر. وحركاتنا تتضامن فيما بينها، وتدرك أن العدالة الجنسانية هي العدالة المناخية هي العدالة العرقية هي العدالة الاقتصادية. وبينما نتفق على بعض القضايا الأساسية مثل الأجر المتساوي عن العمل المتساوي القيمة، نرى ذلك في إطار أجندتنا الأعم بهدف ضمان الإتاحة للجميع وإعادة توزيع الثروة والسلطة والموارد حتى تصبح أصوات المهمشين مركزية، وباختصار إعطاء كل السلطة لكل الناس.
- **القطاع الخاص، خاصة الشركات الكبرى العابرة للحدود الوطنية، ليس هو المعيار الذهبي للانتقال.** كثيرًا ما يقال لنا إن القطاع الخاص يلعب دورًا جوهريًا في قيادة الابتكارات والكفاءة، وسيلعب أدوارًا تحويلية وتحفيزية في معالجة قضايا حقوق الإنسان والفقر والتنمية المستدامة. ويتم هذا عادةً بدون تحليل لدوره في تأجيج وتفاقم هذه الأزمات. بالنظر لتنوع الهيئات التي تشكل القطاع الخاص ولوجود بعض النماذج للممارسات الجيدة، بشكل عام، سنستمر النماذج المستندة إلى النمو والأرباح في الفشل إن لم تتم إعادة صياغة نماذج تعتبر الرعاية والرفاه أمورًا مركزية وتلتزم بتحدي الأنظمة القمعية وتدفع بالمساواة والعدالة.

مطالب أساسية

- هناك بعض المطالب المركزية التي تتعلق بتنظيم القطاع الخاص وتفكيك تركيزات الثروة والسلطة يدعو إليها المجتمع المدني حول العالم. هذه ليست قائمة شاملة، ويجب التعامل معها على أنها نقطة البدء الأولية لكيانات القطاع الخاص التقدمية التي ترغب في أن تظهر التزامها بحقوق الإنسان ودعم المساواة على أساس النوع والعدالة الاجتماعية.
- **يجب على كيانات القطاع الخاص أن تحترم اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية وتحقق ركائز أجندة العمل اللانق داخليًا وفي مختلف جوانب شبكاتهم وسلاسل التوريد الخاصة بهم.** ويتضمن هذا تعزيز – وليس منع – الجهود الرامية لوضع أجور تكفي للمعيشة ولتمكين العمال من التنظيم والمفاوضة والإضراب.
- **ضمان أن تكون الرعاية الصحية وأنظمة الحماية الاجتماعية متاحة لكل العمال:** يعني هذا عدم معارضة الجهود الرامية لخلق أنظمة رعاية صحية عامة أو معاشات تقاعدية، بالإضافة إلى توفير مزايا تمكن كل العاملين من العيش بدون هشاشة وعدم استقرار.
- **هيئات القطاع الخاص يجب ألا تدعم خصخصة المرافق.** وحينما تنخرط في شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص أو أنظمة مالية مختلطة لتطوير البنى التحتية العامة أو إيصال الخدمات العامة الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والطاقة، يجب أن تحترم التزامات الخدمة العامة كما هي مفصلة في التعليق العام رقم 24 الصادر من اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويمكن للشركات أن تفعل المزيد وتدعم الجهود المتعلقة بمقرطة الطاقة للمجتمعات النائية لكي تُتاح لها الكهرباء من خلال المشروعات الصغرى ومتناهية الصغر وبشكل عام لدعم المبادرات التي لا تتضمن حافز الربح لكن بإمكانها تحسين حياة الناس.
- **فيما يتعلق بالطاقة، دعم كل الجهود الرامية للتوقف عن الاستثمار في صناعة الوقود الأحفوري والجهود الرامية لتمكين انتقال عادل ومنصف نحو اقتصاد طاقة متجددة وآمنة يكون مستدامًا و متمحورًا حول المجتمع** ويقوده المجتمع.
- بالنظر للدور الذي لعبته صناعات الوقود الأحفوري والتبغ في خلق معلومات مضللة وشكوك حول الآثار الخطيرة لصناعاتهم، **يجب العمل على مواجهة المعلومات الخاطئة والمضللة والعمل على توفير معارف علمية ومدعومة ودقيقة عن أي قضايا تؤثر على الصحة العامة والبيئة بما في ذلك نشر البحوث الداخلية التي يجب أن تكون معروفة لصناع السياسات والكشف عنها.**
- **في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، يجب دعم الجهود الرامية لضمان وفاء الشركات بالتزاماتها خارج الحدود الإقليمية** بما في ذلك عملية تطوير اتفاقية دولية لتنظيم عمل الشركات العابرة للحدود الوطنية وغيرها من المشروعات التجارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والتي تتم صياغتها حاليًا وتقود هذه العملية مجموعة عمل مفتوحة العضوية تحت رعاية مجلس حقوق الإنسان.

- الشركات والأفراد الذين يتولون قيادتها التنفيذية أو إدارتها أو يحملون أسهمًا فيها يجب ألا يرتكبوا التجنب أو التهرب الضريبي، وألا يعيقوا جهود فرض الضرائب على الأثرياء. ولدعم الشفافية وجهود مواجهة التدفقات المالية غير المشروعة، يجب على الجميع:
 - بالنسبة للأفراد: الإفصاح العلني عن كل الأرباح والضرائب المدفوعة سنويًا
 - بالنسبة للشركات العابرة للحدود الوطنية: اتباع أسلوب تقديم الشركات للتقارير الضريبية الخاصة بكل دولة على حدة
 - دعم الجهود الرامية لوضع اتفاقية أممية خاصة بالضرائب وهيئة عالمية لتنظيم الضرائب
 - تجنب استخدام الملاهي والملاذات الضريبية أو غيرها من الممارسات التي تؤدي إلى تركيز أو إخفاء الثروات وفضح تكونها ووجودها كلما أمكن.
- عند الحصول على الأرض أو المياه أو الموارد الطبيعية أو المشاركة في مشروعات البنية التحتية أو المشروعات التنموية التي قد تؤثر على ملكية واستخدام هذه الموارد وإنتاجها والسيطرة عليها، يجب بذل العناية الواجبة لضمان عدم وقوع أي أضرار بيئية أو انتهاكات لحقوق الإنسان. ويمكن القيام بهذا بعدة وسائل منها:
 - القيام بتقييم للأثر من المنظور الحقوقي والبيئي والنوعي مع مشاركة مجتمعية فعالة
 - ضمان أن تبقا موافقة المجتمعات المستنيرة والمسبقة والحررة موجودة باستمرار وأن تكون مشاركتهم في صنع القرار نشطة وحررة وفعالة وذات معنى ومستنيرة اتساقا مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية.
- في مجال الملكية الفكرية، يجب دعم كل الجهود الهادفة لضمان عدم إساءة استخدام براءات الاختراع للاستيلاء أو الاستغلال أو التدخل في المعارف التقليدية والممارسات الثقافية أو لمنع أو تقييد القدرة على الوصول للاحتياجات الأساسية والاستفادة منها كالغذاء أو الدواء. في هذا المضمار، ادمعوا الجهود الرامية لإنتاج الأدوية الجينية للتحايل على تطبيق الاتفاق المتعلق بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (اتفاق التريبس) في سياقات مختلفة مثل الضغوط الحديثة لتعليق اتفاق التريبس في سياق جائحة كوفيد 19 لإتاحة تصنيع وتوزيع الأدوية وأدوات التشخيص والمعدات الطبية واللقاحات المتعلقة بكوفيد19.
- في مجال اتفاقيات الاستثمار والتجارة، يجب عدم استخدام الفقرات المتعلقة بحماية المستثمرين لتهديد الحكومات أو التحايل على التشريعات الهادفة لحماية حقوق الإنسان أو العمال أو البيئة، ويجب دعم نشر كل المفاوضات الخاصة باتفاقيات التجارة بما في ذلك كل المسودات. كذلك يجب العمل على إلغاء آليات حل النزاعات بين الدولة والمستثمر الموجودة في تلك الاتفاقيات التي من شأنها السماح للشركات بالتهديد بمقاضاة الحكومات واستخدام طرق التحكيم الخاصة.
- حزم الحوافز والإعانات يجب أن تستهدف المشروعات الصغيرة لا أن تفيد الشركات الكبرى التي لديها الكثير من الخيارات والموارد التمويلية. وتعد المشروعات الصغيرة والصغرى والتعاونيات بوجه خاص أساسية للمضي قدمًا باتجاه المساواة بين الجنسين والحفاظ على تقدم المجتمعات. (بيانات البنك الدولي تبين أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل 90% من الأعمال وأكثر من 50% من التشغيل). ينسجم هذا مع ممارسات مستدامة أخرى مثل زراعة الحيازات الصغيرة. وتبين الجائحة والأزمات الأخرى أنه من السليم اقتصادياً أن يكون هناك مشاريع محلية تنتج الأساسيات من الغذاء للأدوية ومعدات الحماية الشخصية. يجب أن نعزز التنوع الحيوي الاقتصادي المحلي، فالشركات الكبرى لها وظائف عالمية هامة لكن لا يمكنها أن تحل محل التعاونيات المحلية ومنتجات الأدوية الجينية وممارسات مشاركة البذور التقليدية إلخ.